العرب
الأربعاء 2020/05/27
السنة 42 العدد 11713

«أم.بي.سي عراق» والقنبلة الدخانية لوزارة الكاظمي

د. باهرة الشيخلي
كاتبة عراقية

عندما نشرت مقالتي السابقة عن زيارة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إلى هيئة الحشد الشعبي ولقائه قادة الميليشيات، اتصل بي صديق عزيز ليقول لي إن شيئا مهما فاتني ولم أذكره في المقال، وهو إذا كان كلام الكاظمي المعلن هو المبايعة المطلقة للحشد، فالاحتمال الأعظم أن المخبّأ الذي لم يبث، هو أكثر سوءا ورعبا وإجراما.

وجاء الاعتداء على قناة "أم.بي.سي عراق" بعد اقتحامها وتحطيم معداتها وترويع منتسبيها ليضع الكاظمي أمام اختبار جديد لسيادة القانون، ويجبره إن كان من الصادقين، على معاقبة من سماهم "قرة عين العراق" على هذا العدوان السافر.

لكن الوقائع كلها تشير إلى أن الكاظمي لن يفعل شيئا لمعاقبة الجناة وأنه سيكتفي بالقنبلة الدخانية، التي أطلقتها وزارة داخليته في رفض عملية اقتحام مقر القناة والوعد بأنها ستعاقب الجناة، ومحاولة إلقاء المسؤولية على الحراك الشبابي. فقد جاءت في بيان الوزارة، عبارة ماكرة تقول "في الوقت الذي نؤكد ضمان حق الاحتجاج السلمي بالطرق المشروعة، فإننا نرفض أيّ اعتداء أو سلوك خارج القانون بحق وسائل الإعلام أو ممتلكات خاصة وعامة، وسيتم التعامل معه وفق القوانين النافذة".

وليس عجزا من الكاظمي أنه لن يعاقب جانيا واحدا، ولكنه جزء من نظام المحاصصات والفساد والخراب، ولا يمكن إلّا أن يحرس هذا النظام وفرسانه، كما تحرس الميليشيات كرسيه.

إن اقتحام مكتب القناة في العاصمة العراقية بغداد وتحطيم أجهزة البث، هو نسخة من عمليات مماثلة نفذها الحرس الثوري الإيراني بدأت باحتلال السفارة الأميركية في طهران، التي استمرت 444 يوما (من 4 نوفمبر 1979 حتى 20 يناير 1981) واحتجز 52 أميركيا من موظفي السفارة كرهائن، ثم تكررت نسخها في العراق، فلو قلّبنا صفحات مجلس الحكم الانتقالي لوجدنا على رأس قراراته طرد الكثير من الوكالات الإخبارية، ووصل الأمر إلى اغتيال العاملين في بعضها لمجرد أنها ذكرت النفوذ الإيراني في العراق، وتكررت هذه المشاهد في وقت سابق، باقتحام سفارات وقنوات أجنبية وعربية ومؤسسات إعلامية محلية، دون إنهاء هذه الممارسات أو اتخاذ إجراء حكومي بصددها.

إن المعركة مع وسائل الإعلام مفتوحة في العراق، منذ اللحظة الأولى للتاسع من أبريل 2003، فالعاملون في الإعلام من الشهداء الذين سقطوا ببنادق ولاية الفقيه، يشكلون صفا طويلا من الضحايا، والشعار الذي رفعه مستوطنو المنطقة الخضراء، منذ 17 عاما والذي جرى تأكيده، هو أن إيران خط أحمر وتاج الرأس.

أما في عهد رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي فحدث ولا حرج عن الضحايا، وفي مقدمتهم الإعلاميون.

في تفاصيل النسخة الأخيرة من الاعتداء على الإعلاميين ووسائل الإعلام، أن العشرات من العناصر الموالية لميليشيا الحشد وحزب الدعوة، والذين أطلقوا على أنفسهم "ولد الشايب"، إشارة إلى أبومهدي المهندس، نظموا وقفة احتجاجية أمام مكتب قناة "ام.بي.سي عراق" في بغداد، قبل أن يقتحموه ويحطموا أجهزة البث، احتجاجا، كما زعموا، على تقرير عرضته مجموعة أم.بي.سي، تناول أحداث تفجير السفارة العراقية في بيروت عام 1981، والذي راحت ضحيته زوجة الشاعر السوري نزار قباني العراقية بلقيس الراوي، وأشار تقرير القناة إلى دور حزب الدعوة وأبومهدي المهندس في العملية.

وتحصل هذه الممارسات وسط وجود الكاظمي على رأس السلطة التنفيذية، وهو الذي شدد على "سيادة القانون" واحترام حرية الصحافة، الذي احتواه برنامجه الحكومي وهو ما جعل العراقيين يسخرون مما حصل ويقولون مشيرين إلى الكاظمي "هذا الميدان يا حميدان، فمتى ترد؟".

يتعين علينا ألّا نغفل أن هناك أربع قواعد أساسية تحكم تصرفات "الولائيين" وممارساتهم في العراق. الأولى هي أن أحزاب الدين السياسي وميليشياته تعد أن حرية الرأي الوحيدة هي التي تبدأ من داخل المستوطنة الخضراء وتقف عندها. والثانية هي تحريم المساس بالمرجعية الإيرانية واعتبار خامنئي كائنا إلهيا. والثالثة أن ولاية الفقيه تعتبر بلد الإسلام وما سواها من دول هي دار حرب. أما القاعدة الرابعة والأخيرة، فهي أن دولة الميليشيات في العراق تنطلق من الإيمان المطلق بقداسة بلاد فارس وتعدّ عموم الدول العربية، وخاصة دول الخليج العربي وتحديدا السعودية، خصما لها تتعين محاربته انتصارا للولي المرشد.

أما بيان داخلية الكاظمي فلم يكن أكثر من قنبلة دخان الغاية منه التنويم والتضليل والديكور الدبلوماسي، أو إسقاط فرض.

إن الأحزاب الولائية لا تضرب الاقتصاد العراقي في الصميم عبر نهبها المعروف للثروات، بل تضربه أيضا عبر ممارسات ميليشياتها، التي يضطر العراق، راضخا، إلى تعويض الأضرار الناجمة عنها، لأن المؤسسات الإعلامية تعمل وفقا للوائح البث الحكومي وتعد هيئة الإعلام والاتصالات هي المسؤولة عن مراقبة مخالفاتها، لكن أن تقتحمها مجموعة من الناس وبهذه الصفة فذلك يعد عملا إرهابيا، بل إن الخبير القانوني أمير الدعمي يقول ذلك صراحة، ويعتبر الاعتداء على المؤسسات الإعلامية ضمن الاعتداء على المال العام والممتلكات الخاصة، وتسري عليه فقرات قانون العقوبات العراقي، بحسب نوع الضرر، وقد تصل إلى المؤبد.

وبهذا فإن الوضع القانوني لمقتحمي المؤسسات الإعلامية ينطبق عليه قانون مكافحة الإرهاب، فاقتحام المؤسسات وبث الرعب في نفوس العاملين والاعتداء على الممتلكات وما قد تفضي إليه من إزهاق للأرواح أو إلحاق الأذى بالعاملين، يندرج ضمن العمليات الإرهابية، ولا فرق بينه وبين ما تقترفه الجماعات الإرهابية من اقتحام المنازل والاعتداء على ساكنيها ومصادرة أموالهم أو ممتلكاتهم.

فهل سيتمكن الكاظمي، الذي أصبح من "ولد الشايب"، منذ التقى قادة الميليشيات ووضع على كتفه صورة الإرهابي الإيراني قاسم سليماني، المثبتة على بدلة الميليشيات، التي ارتداها، أن يقول للميليشيات: على عينك حاجب؟

أردوغان والوهم.. والانتقام من مرحلة

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

أي موقع لتركيا في منطقة تتعرّض للتمزيق والتفتت؟

السؤال يطرح نفسه لسبب في غاية البساطة. يعود هذا السبب إلى أن المنطقة تبدو مقبلة على تطورات كبيرة وخطيرة. من المتوقع أن تتولد عن هذه التطورات والخضّات فراغات. تعدّ تركيا نفسها، مثلها مثل إسرائيل، لملء أكثر عدد ممكن من هذه الفراغات ابتداء من سوريا... وصولا إلى ليبيا حيث خاضت تركيا معركة طرابلس دفاعا عن الإخوان المسلمين والمجموعات الإرهابية بأشكالها المتنوّعة الموجودة في العاصمة والمناطق المحيطة بها.

تذكّر المرحلة الراهنة بمرحلة ما بعد انهيار الدولة العثمانية في عشرينات القرن الماضي مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى في العام 1918. مهّدت تلك المرحلة، التي يبدو أن رجب طيب أردوغان يريد الانتقام منها، لعودة تركيا إلى حدودها الراهنة في ظلّ النظام العلماني الذي أنشأه الضابط مصطفى كمال أتاتورك، وهو نظام سمح لتركيا بأن تكون دولة طبيعية بعيدا عن الوهم الإمبراطوري. جعل هذا الوهم من الدولة العثمانية الرجل المريض في المنطقة طوال سنوات وسنوات، انتهت بتفتت تلك الدولة وفق خارطة جديدة للشرق الأوسط وُضعت خطوطها العريضة في معاهدة سان ريمو للعام 1920.

في المؤتمر الذي انعقد في سان ريمو، وهي مدينة ساحلية إيطالية لا تبعد كثيرا عن الحدود الفرنسية وعن إمارة موناكو، أَضفت عصبة الأمم (المنظمة الدولية التي كانت قائمة قبل الأمم المتّحدة) الشرعية على اقتسام الشرق الأوسط بين بريطانيا وفرنسا، على حساب تركيا التي انتزع منها، بين ما انتزع منها، العراق وسوريا ولبنان وفلسطين.

من الواضح أن تركيا رجب طيب أردوغان تريد أن تجد لنفسها موقعا مختلفا على خارطة الشرق الأوسط وتجاوز نتائج مؤتمر سان ريمو. تبدو تركيا مصرّة على ذلك في وقت لا وجود فيه لقوّة عربية مستعدة لمواجهتها فعلا بطريقة مباشرة. الدليل على ذلك، أن تركيا لم تتردّد في إرسال أسلحة وحتّى قوات عسكرية ومئات المرتزقة السوريين من الشباب المغلوب على أمره بغية منع الجيش الليبي من استعادة طرابلس من الإخوان المسلمين وميليشياتهم المختلفة.

ليس معروفا إلى الآن هل تمتلك تركيا، في المدى الطويل، وسائل تسمح لها بمتابعة سياسة ذات طابع استعماري على الرغم من مواردها المحدودة، وعلى الرغم من الدعم المالي القطري الذي لم يعد سرّا لدى أحد.

ما لا بدّ من الاعتراف به أنّ تركيا استطاعت تسجيل نقاط في سوريا، خصوصا في ظلّ الضعف الروسي والتراجع الإيراني الذي فرضته عوامل عدّة. من بين هذه العوامل الضربات الإسرائيلية لمواقع إيرانية، والعقوبات الأميركية على "الجمهورية الإسلامية"، ورفض الأكثرية الساحقة من الشعب السوري المشروع التوسّعي الإيراني بكلّ ما يتضمّنه من إثارة للغرائز المذهبية وتغييرات ديموغرافية على الأرض.

لم تجد روسيا في نهاية المطاف سوى التوصّل إلى اتفاق مع تركيا في شأن الشمال السوري. يؤمّن هذا الاتفاق لتركيا السيطرة على شريط يصل عمقه أحيانا إلى ما يزيد على خمسة وثلاثين كيلومترا داخل الأراضي السورية. يمكن أن يكون لهذا الشريط منطق محدّد، خصوصا إذا كان سيوفّر منطقة آمنة للسوريين الذين هجّرهم النظام مع حلفائه الإيرانيين وميليشياتهم من أرضهم. ما ليس منطقيا لجوء تركيا إلى أخذ سوريين للقتال في ليبيا خدمة للمشروع الإخواني، مستغلّة حال البؤس التي غرق فيها الشباب السوري. في الواقع، ليس مفهوما ما الذي تريده تركيا في ليبيا. هل تريد تحويل طرابلس إلى قاعدة تابعة لها تستغلها من أجل ابتزاز أوروبا عن طريق التهديد بإرسال لاجئين أفارقة موجودين في الأراضي الليبية إليها؟

سبق لتركيا أن حاولت ابتزاز أوروبا عن طريق اللاجئين السوريين. كانت النتيجة الوحيدة المساعدة في نشر المزيد من البؤس في صفوف السوريين الذين وجدوا ملجأ في تركيا بسبب نظام اتّخذ قرارا بشنّ حرب على شعبه. ما يتبيّن مع الوقت أن الحسابات التركية لا تمت بصلة، من قريب أو بعيد، لتصرّفات دولة طبيعية تسعى إلى أن تقدّم بالفعل نموذجا لنظام حديث متصالح مع الإسلام السياسي. كلّ ما في الأمر أن ما تقوم به تركيا يكشف أن هناك عقلية مريضة تتحكّم برجب طيّب أردوغان. اسم هذه العقلية هو الوهم. إنّه وهم العودة إلى الإمبراطورية العثمانية التي كانت تجنّد بالقوّة شبانا من العراق وسوريا ولبنان كي يقاتلوا إلى جانب الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى (1914 – 1918). كان جدّي لوالدي يروي لنا عندما كنّا صغارا كيف هرب من معسكر في السعديات، وهي بلدة ساحلية في قضاء الشوف اللبناني تقع بين بيروت وصيدا. هرب من المعسكر وسار مسافة طويلة في اتجاه بيروت بعدما كان العسكر العثماني اعتقله مع آخرين تمهيدا لإرسالهم إلى جبهات الحرب التي كانت تركيا متحالفة فيها مع ألمانيا...

> **الواضح أن تركيا أردوغان تريد أن تجد لنفسها موقعا مختلفا على خارطة الشرق الأوسط وتجاوز نتائج مؤتمر سان ريمو. تبدو تركيا مصرّة على ذلك في وقت لا وجود فيه لقوّة عربية مستعدة لمواجهتها فعلا بطريقة مباشرة**

يعيد التاريخ نفسه. يعيد نفسه في معظم الأحيان بشكل هزلي. قد يكون مفهوما أنّ تركيا مهتمة بوجود طويل الأمد في سوريا نظرا إلى أن مثل هذا الوجود متعلّق بأمنها الوطني، إضافة بالطبع إلى وجود همّ كردي دائم لديها. ما ليس مفهوما ماذا تفعل في ليبيا وما الذي يمكن أن تجنيه من وجودها هناك في المدى الطويل. ليس مفهوما أيضا لماذا كلّ هذا الاهتمام بالصومال، ولماذا زاد في الفترة الأخيرة الوجود التركي في اليمن عن طريق الإخوان المسلمين (التجمّع اليمني للإصلاح) الذين لديهم الحصّة الأكبر في ما يسمّى "الشرعية" اليمنية.

على الرغم من الأحداث الكبيرة المتوقعة في المنطقة، لن تستطيع تركيا لعب دور يفوق حجمها. يحتاج مثل هذا الدور إلى إمكانات مالية كبيرة غير متوافرة في بلد يمتلك جيشا كبيرا، لكنّ رئيسه لا يعرف ماذا يريد. لا يعرف ماذا يريد إلا إذا استثنينا أمريْن. أوّلهما أجندة الإخوان المسلمين، والآخر وهم العودة إلى الإمبراطورية العثمانية. نعم، كانت تركيا إمبراطورية. كانت بالفعل في ليبيا. لكن الفارق يبقى كبيرا، في القرن الواحد والعشرين، بين الوهم في الواقع. إلى متى سيبقى رجب طيّب أردوغان رئيسا يعيش في أسر هذا الوهم بينما تعاني تركيا من مشاكل داخلية كبيرة. تعاني تركيا من مشاكلها الداخلية إلى درجة قد لا تمكنها من الاستفادة من الخضّات الكبيرة التي يبدو الشرق الأوسط مقبلا عليها، خصوصا في حال إصرار إيران على برنامج صواريخها البعيدة المدى وعلى امتلاك السلاح النووي!